غير متناهية بحسب الانقسامات الممكنة نعم الكم المتصل الحال في المادة الجسمية يعد المادة لقبول القسمة الانفكاكية وان
لم يمكن اجتماع ذلك الكم مع تلك القسمة كما يعد الحركة الى الحيز للسكون فيه وان كان لا يمكن اجتماعهما والمعد لا يجب اجتماعه
مع الاثر فالقابل للقسمة الانفكاكية هو المادة الباقية بعينها مع الانفكاك والانفصال دون المقدار الذي هو الكم
المتصل ثم نقول ان القسمة الفكية اذا اريد بها زوال الاتصال الحقيقي فهي كما لا تعرض للكم المتصل لا تعرض للكم المنفصل
ايضا لان معروض الوحدات من حيث انه معروض لها لا يكون متصلا واحدا في نفسه بل منفصلا بعضه عن بعض
فلا يتصور هناك زوال اتصال حقيقي واذا اريد بها زوال الاتصال بحسب المجاورة كانت عارضة لمعروض الوحدات
بالذات لا للوحدات في انفسها واذا اريد بها عدم الاتصال مطلقا اعني الانفصال الذاتي فهي عارضة للوحدات بالذات
فانها في ذواتها منفصلة بعضها عن بعض وعارضة لمعروضات الوحدات بواسطتها الخاصة الثانية وجود عاد
فيه يعده اما بالفعل كما في العدد فان كل عدد يوجد فيه الواحد بالفعل وهو عاد له وقد يعد بعض الاعداد بعضها ايضا
واما بالتوهم كما في المقدار فان كل مقدار خطا كان او سطحا او جسما يمكن ان تفرض فيه واحد يعده كما يعد الاشل وهو
حبل طوله ستون ذراعا بالاذرع ومعنى العد انك اذا اسقطت منه امثاله اي من المعد وامثال العاد فني المعدود
وقد يفسر العد باستيعاب العاد للمعدود بالتطبيق لكنه مخصوص بالمقادير ولا يتناول العدد اذ لا معنى لتطبيق
الوحدة على الوحدة الخاصة الثالثة المساواة ومقابلاها اعني الزيادة والنقصان فان العقل اذا لاحظ المقادير
او الاعداد ولم يلاحظ معها شيئا آخر امكنه الحكم بينها بالمساواة او الزيادة او النقصان واذا لاحظ شيئا اخر ولم
يلاحظ معه عددا او لا مقدارا لم يمكنه الحكم بشئ منها فقبول هذه الامور من خواص الكميات واعراضها الذاتية وهو
اي هذا المذكور الذي هو الخاصة الثالثة فرع الخاصة الاولى لانه اذا افرض اجزاء في كم فاما ان يوجد بازاء كل جزء
مفروض في ذلك الكم جزء مفروض في كم آخر او اكثر او اقل فيتصف الكم الاول بالمساواة او بالنقصان او
بالزيادة قياسا الى الكم الثاني ومنهم من عكس فجعل قبول القسمة فرعا لقبول المساواة او اللامساواة وتوجيهه
ان يقال ان الوهم انما يقسم المقدار اذا لاحظ مقدارا اخر اصغر منه فيفرض فيه ما يساويه وهو شئ ويبقى الفضل
وهو شئ اخر فقبول القسمة بمعنى فرض شئ غير شئ باعتبار مساواة بعض منه لما هو اصغر منه ولولا ذلك لم يكن قابلا
لها او مجرد هذه المساواة كافية في القسمة المذكورة او يقال ان كون المقدار بحيث يفرض فيه شئ غير شئ انما هو لاجل
عدم مساواة مجموعه من حيث هو لبعضه الذي يفرضه العقل اولا شيئا اذ لولا ذلك لم يمكنه ان يفرض فيه شيئا يفرض
فيه بعد شئ آخر ومجرد هذه اللامساواة كافية في قبول القسمة الوهمية والظاهر ان ما في الكتاب انما هو في المساواة
واللامساواة العددية وان عكسه انما هو في المساواة واللامساواة المقدارية قال الامام الرازي لا يمكن تعريف الكم
بالمساواة والمفاوتة لان المساواة لا يعرف الا بانها اتحاد في الكم فيلزم الدور وذكر في المباحث المشرقية انه يمكن
ان يجاب عنه بان المساواة واللامساواة مما تدرك بالحس والكم لا يناله الحس منفردا بل انما يناله مع المتكمم تناولا واحدا
ثم ان العقل يجتهد في تمييز احد المفهومين عن الاخر فلهذا يمكن تعريف ذلك المعقول بهذا المحسوس يعني وهذا المحسوس يستغني
عن التعريف وامكان اخفى تعريفه لا يقتضي توقف معرفته عليه ولا يمكن ايضا تعريف الكم بقبول القسمة لانه يختص بالمتصل
منه قد عرفت وجه الاختصاص بالمتصل وعدم تناوله للمنفصل بالقيد الذي زيد في مفهوم القسمة الوهمية كما طرح في المباحث

المشرقية

المشرقية واشير اليه في الملخص وعرفت ايضا ان الصواب عدم اعتبار ذلك القيد وان القسمة تتناول الكم
بقسميه معا فيجوز تعريفه بقبول هذه القسمة واما توجيه المص كلام الامام بقوله كانه اخذ القسمة الانفكاكية
فليس بشئ اذ قد تبين آنفا ان الكم المتصل لا يقبل القسمة الانفكاكية وقد قرر الامام في كتابيه تقريرا واضحا
فكيف يتصور اختصاص قبول القسمة الانفكاكية بالكم المتصل واعلم انه قد وقع في نسخة المتن التي بخط المص لفظ
المنفصل فغيره ما خطه الى المتصل لانه الموافق لكلام الامام في كتابيه فمنهم من لم يتنبه لذلك فبنى الكلام على النسخة الاولى
فادعى ان القسمة الانفكاكية مختصة بالمنفصل فاستبصر اذا بما حققناه لك ولا تكن من الخابطين بل يمكن تعريف الكم
بوجود العاد فانه الخاصة الشاملة للكم ولا يتوقف معرفتها على معرفته ولذلك عرفه الفارابي وابن سينا بانه
الذي يمكن ان يوجد فيه شئ يكون واحدا عادا له سواء كان موجودا بالفعل او بالقوة المقصد الثاني في
اقسامه فان كان بين الاجزاء حد مشترك فهو الكم المتصل كالمقدار فان اي جزء من الخط فرض فهو نهاية لجزء وبداية لجزء باعتبار
او نهاية للجزئين باعتبار آخر وبداية لهما باعتبار ثالث فان ذلك يختلف بحسب ما يبتدأ منه فرضا وتوضيحه ان الكم
هو الذي يمكن لذاته ان يفرض فيه شئ غير شئ فالذي يمكن ان يفرض فيه اجزاء تتلاقى على حد واحد مشترك بين جزئين
منها فهو المتصل والحد المشترك الذي هو ذو وضع بين مقدارين يكون هو بعينه نهاية لاحدهما وبداية للاخر او بداية
لهما او نهاية لهما على اختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات فاذا قسم الخط الى جزئين كان الحد المشترك بينهما
النقطة واذا قسم السطح اليهما فالحد المشترك الخط واذا قسم الجسم فالمشترك هو السطح والحدود المشتركة يجب كونها
مخالفة في النوع لما هي حدود له لان الحد المشترك يجب كونه بحيث اذا ضم الى احد القسمين لم يزد به اصلا واذا فصل
عنه لم ينقص شيئا ولولا ذلك لكان الحد المشترك جزءا آخر من المقدار المقسوم فيكون التقسيم الى قسمين تقسيما الى
ثلثة اقسام والتقسيم الى ثلثة اقسام تقسيما الى خمسة وهكذا فالنقطة ليست جزءا من الخط بل شئ عرض فيه وكذا
الخط بالقياس الى السطح والسطح بالقياس الى الجسم ففي قوله فان اي جزء من الخط فرض مسامحة ظاهرة فان جزء المقدار
لا يكون حدا مشتركا بين جزئين آخرين منه فجعل النقطة جزءا من الخط تجوز في العبارة والا وان لم يكن بين اجزائه
حد مشترك فالمنفصل كالعدد فانك اذا اشرت من العشرة الى السادس مثلا انتهى اليه الستة وابتداء الاربعة
الباقية من السابع لا منه اي من السادس فلم يكن ثمه امر مشترك بينهما يعني بين قسمي العشرة وهما الستة والاربعة
كما كانت النقطة مشتركة بين قسمي الخط والكم المتصل اما غير قار اي لا يجوز اجتماع اجزائه المفروضة في الوجود
وهو الزمان فالآن مشترك بين قسميه الماضي والمستقبل على نحو اشتراك النقطة بين قسمي الخط فيكون الزمان من
قبيل الكم المتصل واما قار الذات اي يجوز اجتماع اجزائه المفروضة في الوجود وهو المقدار فان انقسم المقدار
في الجهات الثلث فجسم تعليمي وهو تام المقادير او في جهتين فقط فسطح او في جهة واحدة فقط فخط فهذه الاربعة اقسام
الكم المتصل والكم المنفصل هو العدد لا غير وذلك لان قوام المنفصل بالمتفرقات والمتفرقات هي المفردات
والمفردات آحاد والواحد اما ان يؤخذ من حيث هو واحد من غير ان يلاحظ معه شئ آخر او يؤخذ من حيث
انه واحد هو شئ معين فالآحاد المأخوذة على الوجه الاول وحدات مجتمعة بينها انفصال ذاتي فيكون عددا
مبلغه بكل الوحدات فهي كم بالذات والمأخوذة على الوجه الثاني امور معروضة للوحدات منفصلة بانفصال الوحدات